

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

Arab Planning Institute - Kuwait

منظمة عربية مستقلة



مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية

العدد السادس والستون - أكتوبر/ تشرين أول 2007 - السنة السادسة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والازدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي

إعداد : د. علي عبدالقادر علي

أولًا : مقدمة

منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي عاد الاهتمام بقضايا العدالة الاجتماعية على مستوى العالم، وخصوصاً في ما يتعلق بالتنمية في الدول النامية. وتتوج هذا الاهتمام في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر من عام 2000 الذي أصدر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وهو الإعلان الذي تضمن " الأهداف الإنمائية للألفية ". وكما هو معروف، فقد اشتملت هذه الأهداف على ثمانية أهداف رئيسية، أو غايات رئيسية، وثمانية عشر هدفاً فرعياً [1]. ولكل هدف من الأهداف الفرعية إتفق المجتمع الدولي على عددٍ من المؤشرات الكمية تمكن من متابعة الإنجاز في المجال التنموي. حيث تمحورت الأهداف الرئيسية الستة الأولى حول هدف الإقلال من الفقر في خمس وعشرين سنة 1990-2015، وحيث تمت صياغة الهدف الرئيسي الأول في إطار المنهجية الكمية لقياس الفقر، بينما تمت صياغة الأهداف الأخرى في إطار منهجية الاستطاعة لتحليل الفقر[2].

في إطار الهدف الأول، والخاص بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، فقد اتفق المجتمع الدولي على اختيار " نصيب أفقر خُميس من

تتوج الاهتمام بقضايا العدالة الاجتماعية في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 والذي أصدر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وهو الإعلان الذي تضمن " الأهداف الإنمائية للألفية ". حيث كان الهدف الأول هو القضاء على الفقر المدقع والجوع. وإتفق المجتمع الدولي على اختيار " نصيب أفقر خميس من السكان في إجمالي الإنفاق " كأحد المؤشرات التي تمكن من متابعة تحقيق هدف الإقلال من الفقر.

السكان في إجمالي الإنفاق " كأحد المؤشرات التي تمكن من متابعة تحقيق هدف الإقلال من الفقر. وكما سيتضح لاحقاً، فإن هذا المؤشر يندرج ضمن مؤشرات حالة توزيع الإنفاق في المجتمع، مما يعني أن المجتمع الدولي قد أعاد الاهتمام بقضايا العدالة الاجتماعية في إطار التنمية.

يلاحظ في هذا الصدد، أن إعادة الاهتمام بقضايا توزيع الإنفاق في إطار التنمية قد وجدت لها صدى دولياً في إصدار البنك الدولي (2005) لتقريره عن التنمية في العالم لعام 2006 تحت عنوان " الإنصاف والتنمية ". وقد عُرف الإنصاف بأن "تكون للأشخاص فرص متساوية

في عيش الحياة التي يختارونها وفي النجاة من الحرمان الشديد". ويلاحظ التقرير " أن الفروق الكبيرة جداً بين البلدان في الدخل أو الاستهلاك تـؤثر في فرص الحياة " وتوضح الاتجاهات الزمنية إزدياد " عدم المساواة في الدخل على الصعيد العالمي، حتى بداية النمو الاقتصادي السريع في الصين والهند في ثمانينات القرن العشرين ". ويوضح البنك الدولي أن الرسالة الرئيسية لتقرير 2006 " هي أن الإنصاف يُتمم في بعض الجوانب الأساسية السعي لتحقيق الازدهار الطويل الأمد ".

إن الفروق الكبيرة جداًّ بين البلدان في الدخل أو الاستهلاك تـؤثر في فرص الحياة" وتوضح الاتجاهات الزمنية إزدياد " عدم المساواة في الدخل على الصعيد العالمي.

وفي ما يتعلق بالدول العربية، كان البنك الدولي (2004-a) قد نوه إلى أن " العقود الاجتماعية " التي عرفتها المنطقة منذ استقلال دولها عن الاستعمار قد تميزت بعددٍ من الملامح التنموية، كان من أبرزها " تغليب إعتبارات العدالة وإعادة توزيع الثروة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية " و " تبني رؤية شمولية لدور الدولة في تحقيق الرفاه وتوفير الخدمات الاجتماعية". واعترف البنك الدولي، وإن كان على مضض، أن الفترة ما بين 1965 و 1998، التي أعقبت تأسيس هذه العقود الاجتماعية قد " شهدت معدلات متميزة وغير مسبوقة في النمو الاقتصادي وفي التنمية الاجتماعية،كما حققت تلك العقود الاجتماعية إنخفاضاً في مستويات الفقر وعدم التساوي بتوزيع الدخل ".

تميزت" العقود الاجتماعية " التي عرفتها الدول العربية منذ استقلالها عن الاستعمار بعددٍ من الملامح التنموية كان من أبرزها "تغليب إعتبارات العدالة وإعادة توزيع الثروة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية " و " تبني رؤية شمولية لدور الدولة في تحقيق الرفاه وتوفير الخدمات الاجتماعية " ، مما ترتب عليه معدلات متميزة وغير مسبوقة في النمو الاقتصادي وفي التنمية الاجتماعية.كما حققت تلك العقود الاجتماعية إنخفاضاً في مستويات الفقر وعدم التساوي بتوزيع الدخل " (البنك الدولي ، (2004)).

يتضح من الملاحظات أعلاه حول إعادة الاهتمام بقضايا التوزيع في إطار التنمية، أن هناك حاجة للإلمام بحالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي كلما كان ذلك متاحاً، ومتابعة تطور هذه الحالة مع الزمن، وذلك باعتبار أن الإنفاق الاستهلاكي للفرد يعكس حالة الرفاه في الدول النامية، وذلك في مقابل أن دخل الفرد يعكس حالة الرفاه في الدول المتقدمة. في القسم الثاني من هذا العدد، نستعرض معايير تطوير مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي بمعنى الشروط التي يجب استيفاؤها في المؤشرات التي تلخص حالة عدم العدالة . ويتناول القسم الثالث تعريف معامل جيني، وهو أهم مؤشرات قياس عدم العدالة وأكثرها استخداماً. وفي القسمين الرابع والخامس نستعرض الشواهد

التجريبية على مستوى العالم وعلى مستوى الدول العربية، بينما يقدم القسم السادس ملخصاً لأهم النتائج.

ثانياً: معايير تطوير مؤشرات قياس عدم العدالة في التوزيع

في قياس عدم عدالة (أو عدم مساواة) توزيع الإنفاق (أو الدخل أو الثروة)، فإنه عادةً ما ينصب الاهتمام على مقارنة حالتين أو أكثر حسب الفترات الزمنية أو الأقاليم داخل دولة أو الدول على مستوى العالم. ولإجراء مثل هذه المقارنات، فإنه من الأيسر تطوير مؤشرات يلخص كل واحد منها حالة التوزيع في رقم واحد. فما هي المتطلبات أو الشروط التي ينبغي توفرها في مثل هذه المؤشرات لتكون مقبولة لدى الجميع؟

توصلت الأدبيات المتخصصة في قياس عدم المساواة في التوزيع، إستناداً على عدد من الفلسفات الاجتماعية والأخلاقية، إلى عددٍ من الشروط (أو المعايير أو المبادئ) التي ينبغي توفرها في هذه المؤشرات. ويلاحظ أنه قد تمت صياغة هذه الشروط بحيث تجد قبولاً واسعاً بين الناس بمختلف إتجاهاتهم، ومن ثم فإنه عادةً ما يطلق عليها صفة " البديهيات "، بمعنى أنها تكون مقبولةً للجميع بداهةً أو بالفطرة السليمة. تشتمل الشروط التي تم التوصل إليها على: معيار البناء للمجهول، ومعيار حجم السكان، ومعيار الدخل النسبي ومعيار التحويلات (أو ما يعرف بشرط أو معيار دالتون).

في ما يتعلق بمعيار البناء للمجهول، يلاحظ أنه من الناحية الأخلاقية، ليس مهما التعرف على من يحصل على الدخول تحت الدراسة. فعلى سبيل المثال، إذا كان زيد يحصل على دخل y_1 بينما يحصل عبيد على دخل y_2 فإن توزيع الدخل هذا سوف يكون متطابقاً مع الحالة التي يحصل فيها زيد على دخل y_2 وعبيد على دخل y_1، وذلك في ما يتعلق بالحكم على عدم عدالة التوزيع. ويعني هذا المعيار أنه يمكننا على الدوام ترتيب توزيع الدخل بحيث يصنف الأفراد من الأفقر إلى الأغنى.

يتطلب معيار السكان، أنه عند مقارنة توزيع للدخل لعدد سكان معين مع توزيع آخر للدخل لضعف عدد السكان مع ثبات نمط الدخل الذي كان سائدا في التوزيع الابتدائي، فإنه سوف لن يكون هناك من إختلاف في درجة عدم عدالة التوزيع في الحالتين. ويعني هذا المعيار أن حجم السكان ليس له تأثير، فكل ما هو مطلوب للتأثير في درجة عدم عدالة التوزيع هو نسبة السكان الذين يحصلون على مستوى معيناً من الدخل.

في ما يتعلق بمعيار الدخل النسبي، كما هو الحال بالنسبة لمعيار حجم السكان، يمكن القول بأن ما يهم في قياس درجة عدم عدالة التوزيع هو الدخل النسبي وليس حجم الدخل. ويعني هذا المعيار أنه إذا ما تم الحصول على توزيع للدخل من توزيع قائم وذلك بزيادة (أو تخفيض) دخل كل فرد بنفس المعدل، فإن درجة عدم عدالة التوزيع ستكون متطابقة للتوزيعين.

ويتطلب معيار التحويلات (وهو ما يعُرف أيضاً بمعيار دالتون) أنه إذا ما تم الحصول على توزيع للدخل من توزيع قائم وذلك عن طريق سلسلة من التحويلات من الأفراد الفقراء إلى الأغنياء، فإن التوزيع الجديد سيكون أكثر بعداً عن العدالة من التوزيع القائم.

هناك العديد من المؤشرات الإحصائية الصريحة التي يمكن استخدامها كالمدى، ومتوسط الانحراف النسبي، والتباين، ومعامل الاختلاف، والانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق، بالإضافة إلى مؤشر أتكنسون الذي يعتمد على دالة الرفاه للمجتمع، ومؤشر تايل الذي يعتمد على فكرة توفر المعلومات في الأنظمة، إلا أن أهم مؤشر يُستخدم في الأدبيات هو معامل جيني الذي يعتمد على منحنى لورنز.

على أساس من هذه المعايير، فإنه يمكن تعريف مؤشر عدم عدالة التوزيع على أنه قانون يتم على أساسه إعطاء درجة لعدم العدالة لكل توزيع للدخل، بحيث كلما إرتفعت قيمة المؤشر كلما كان يعني ذلك ارتفاعاً في عدم عدالة التوزيع.

على أساس من هذا التعريف العام لمؤشر قياس عدم عدالة التوزيع، فإنه يمكن تمعن مضامين إستيفاء الشروط الأربعة التي تمت صياغتها، حيث يعني معيار البناء للمجهول أن المؤشر يتصف بعدم الحساسية لاستبدال الدخول في ما بين الأفراد؛ ويعني معيار حجم السكان أن المؤشر يظل كما هو إذا ما تضاعف عدد السكان ويعني معيار الدخل النسبي أن قيمة المؤشر تظل كما هي إذا ما ارتفعت كل الدخول بنفس النسبة، ويعني معيار دالتون أن قيمة المؤشر ستكون أقل من قيمته بعد تنفيذ تحويلات من الأفقر إلى الأغنى.

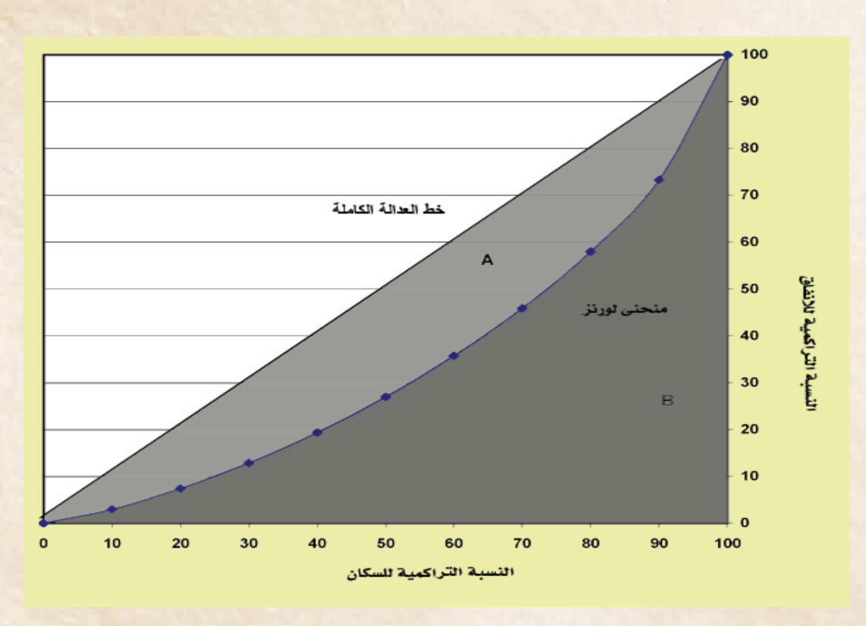
على أساس من هذه الملاحظات الأولية حول الشروط الواجب توفرها في مؤشرات قياس عدم عدالة التوزيع، فإنه يلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الإحصائية الصريحة التي يمكن استخدامها كالمدى، ومتوسط الانحراف النسبي، والتباين، ومعامل الاختلاف، والانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق، (للتفاصيل الفنية أنظر الإطار رقم 1)، بالإضافة إلى مؤشر أتكنسون الذي يعتمد على دالة الرفاه المجتمعية (أنظر الإطار رقم 2)، ومؤشر تايل الذي يعتمد على فكرة توفر المعلومات في الأنظمة، (أنظر الإطار رقم 3)، إلا أن أهم مؤشر يُستخدم في الأدبيات هو معامل جيني الذي سيتم التركيز عليه في ما يلي.

ثالثاً: معامل جيني

يعتبر معامل جيني، الذي يعتمد على منحنى لورنز، أكثر مؤشرات قياس عدم عدالة التوزيع إستخداماً. ويعرف معامل جيني على منحنى لورنز على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث. ومنحنى لورنز هو عبارة عن علاقة رياضية بين النسب التراكمية للسكان (مرتبة حسب مستويات إنفاقهم أو دخلهم أو ثروتهم من الأفقر للأغنى) والنسب التراكمية للدخل التي تحصل عليها كل شريحة مقابلة للسكان[3].

وعادةً ما يتم رسم منحنى لورنز في إطار مثلث قائم الزاوية ومتساوي الأضلاع يمثل محوره الأفقي التوزيع التراكمي للسكان (من صفر إلى واحد أو مائة) ويمثل محوره الرأسي التوزيع التراكمي للدخل (من صفر إلى واحد أو مائة)، كما يمثل وتر المثلث حالة المساواة الكاملة (أو العدالة الكاملة) بمعنى أن كل النقاط على الوتر هي تلك النقاط التي تتساوى فيها الأنصبة السكانية التراكمية مع الأنصبة الدخلية التراكمية. ويمثل الشكل رقم (1) منحنى لورنز لتوزيع الإنفاق في اليمن لعام 1998 إستناداً على معلومات مسح ميزانية الأسرة

شكل رقم (1) : منحنى لورنز للجمهورية اليمنية لعام 1998



عادةً ما يمكن قراءة منحنى لورنز للاستدلال على حالة عدالة التوزيع من خلال أنصبة الشرائح السكانية من الأفقر إلى الأغنى بطريقة تلقائية . فعلى سبيل المثال يتضح من الشكل (1) أن نصيب أفقر عشرة في المائة من السكان في اليمن في عام 1998 قد كان حوالي 3% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي . وعادةً ما يُشار للشرائح السكانية التي تمثل كل منها 10% من السكان بالعشيرات ، ويشار إلى أنصبتها بأنصبة العشير الأفقر إلى العشير الأغنى على امتداد المحور الأفقي للمنحنى.

على أساس الشكل أعلاه لمنحنى لورنز، يعرف معامل جيني على النحو التالي :

$$G = \frac{\text{المساحة } A}{\text{المساحة } (B+A)} \quad (1)$$

ولعله من الواضح أن قيمة معامل جيني تتراوح بين صفر (في حالة المساواة الكاملة، أي عندما ينطبق منحنى لورنز مع وتر المثلث) وواحد (أو مائة) في حالة عدم المساواة الكاملة، أي عندما تكون المساحة A مساوية للصفر.

ولأغراض حساب معامل جيني G من معلومات مجمعة ، أو معلومات قابلة للتجميع، فإنه يمكن إستخدام المعادلة التالية :

$$(2) \quad G = 1 - \sum_{i=0}^{n-1} (p_{i+1} - p_i)(L_{i+1} + L_i)$$

حيث p هي النسب التراكمية للسكان و L هي النسب التراكمية للدخل أو الأنفاق .

يُعرف القانون في المعادلة رقم (2) بالتعريف الهندسي، ويلاحظ تحته أن $p_0 = L_0 = 0$ بمعنى أن صفر في المائة من السكان يحصلون على صفر في المائة من الدخل وأن $p_n = L_n = 1$، بمعنى أن مائة بالمائة من السكان يحصلون على مائة بالمائة من الدخل .

رابعاً : مـاذا نعـرف عن حالـة العدالة الاجتماعية على مستوى العالم ؟

للحكم على حالة العدالة الاجتماعية معبراً عنها بواسطة المساواة في توزيع الإتفاق الاستهلاكي في الدول المختلفة، يمكن إستخدام المعلومات المتوفرة حول معامل جيني على مستوى دول العالم وتوزيع هذه الدول حسب قيم المعامل. يلاحظ في هذا الصدد، أن المعلومات المتوفرة حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي في قواعد المعلومات الدولية عادةً ما تستوفي شروط المعلومات ذات النوعية الراقية [4]، بمعنى أن تكون المعلومات حول توزيع الإنفاق مُستندةً إلى مشاهدات واقعية حول الأفراد من واقع مسوحات ميزانية الأُسر، وأن تكون المعلومات حول التوزيع شاملةً في تغطيتها لجميع السكان وممثلـةً لهم، وأن يكون الدخل شاملاً لاستهلاك ما تنتجه وتستهلكه الأُسر.

بلغ متوسط معامل جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي على مستوى العالم 0.3684، وبلغ الانحراف المعياري 0.1049 ، ويتبع توزيع الدول حسب معامل جيني التوزيع الطبيعي. على هذا الأساس يمكن اعتبار كل الدول التي يقل فيها معامل جيني عن المتوسط على مستوى العالم على أنها تتمتع بدرجة عالية نسبياً من المساواة (أو درجة منخفضة من عدم المساواة). كذلك يمكن اعتبار أن الدول التي يبلغ فيها معامل جيني 0.37 ويقل عن 0.48 على أنها تتمتع بدرجة متوسطة من عدم المساواة، بينما تتسم الدول التي يفوق فيها معامل جيني 0.48 بدرجة مرتفعة من عدم المساواة.

توفّرت أحدث المعلومات حول معامل جيني في تقرير البنك الدولي (2005، 280-281) لعينة من 126 دولة من دول العالم، حيث تراوحت تواريخ مسوحات الدخل والإنفاق المرصودة بين عامي 1993 و 2003. وعلى أساس أن معاملات جيني لا تتغير بصورةٍ ملحوظةٍ مع الزمن، فإنه يمكن إعتبار أن المعلومات المتوفرة تعبر عن حالة التوزيع لنهاية تسعينات القرن الماضي. ولأغراض الحصول على مؤشرات جيني لتوزيع الإنفاق قابلة للمقارنة فقد قمنا بتعديل

معاملات جيني المرصودة في تقرير البنك الدولي على أساس الدخل بطرح 6.6 نقطة مئوية للحصول على معاملات جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي، وقد تم تعديل معاملات جيني لحالة 43 دولة رصدت لها المعلومات على أساس الدخل. وقد بلغ متوسط معامل جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي 0.3684 وبلغ الانحراف المعياري 0.1049. يُلخِّص الجدول رقم (1) توزيع دول العالم حسب معاملات جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي.

جدول رقم (1): توزيع دول العالم حسب معاملات جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي

معامل جيني	عدد الدول	نسبة الدول (%)	نسبة السكان (%)	متوسط معامل جيني
أقل من 0.26	17	14.3	7.0	0.222
0.37 – 0.26	47	37.3	48.7	0.314
0.48 – 0.37	42	33.3	37.0	0.411
0.59 – 0.48	14	11.1	7.7	0.514
0.59 وأكثر	5	4.0	0.3	0.639
إجمالي / متوسط	125	100.0	100.0	0.37

ولعله من الواضح أن توزيع الدول حسب معامل جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي يتبع التوزيع الطبيعي. وتتأكد هذه الملاحظة عند حساب وسيط معامل جيني، الذي تبلغ قيمته حوالي 0.37 مساوياً لمتوسط معامل جيني. على هذا الأساس، يمكن اعتبار كل الدول التي يقل فيها معامل جيني عن المتوسط على مستوى العالم على أنها تتمتع بدرجة عالية نسبياً من المساواة (أو درجة منخفضة من عدم المساواة).

تفيد الإحصاءات أن حوالي 7% من سكان العالم يعيشون تحت حالة تتصف بانخفاض درجة عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، بينما يعيش 8% من سكان العالم تحت حالة إرتفاع درجة عدم المساواة.

كذلك فإنه يمكن إعتبار أن الدول التي يبلغ فيها معامل جيني 0.37 ويقل عن 0.48 على أنها تتمتع بدرجة متوسطة من عدم المساواة، بينما تتسم الدول التي يفوق فيها معامل جيني 0.48 بدرجة مرتفعة من عدم المساواة. كما يوضح الجدول أن حوالي 7% من سكان العالم يعيشون تحت حالة تتصف بانخفاض درجة عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، بينما يعيش 8% من سكان العالم تحت حالة ارتفاع درجة عدم المساواة.

خامساً: ماذا نعرف عن حالة العدالة الاجتماعية في الدول العربية؟

على أساس المرجع الدولي في ما يتعلق بدرجة عدم عدالة التوزيع على مستوى العالم، يمكننا النظر إلى حالة عدالة التوزيع في الدول

العربية [5]. في تقرير النتائج سيتم النظر إلى نقطتين زمنيتين هما 1990 و 2000، حيث قمنا باستخدام افتراض عدم تغير حالة التوزيع بطريقة ملحوظة خلال فترات زمنية قصيرة، مما يُمكّننا من اعتبار المعلومات المتوفرة لنهاية ثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي على أنها ممثلةً لحالة التوزيع في عام 1990. وكذلك الحال بالنسبة للمعلومات المتوفرة لنهاية تسعينات القرن الماضي، وبداية الألفية الثالثة، على أنها ممثلةً لحالة التوزيع في عام 2000. ويُمكّننا مثل هذا الافتراض من إعادة حساب حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي على مستوى الدول العربية كمجموعة، وذلك باستخدام متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد على أساس المكافئ الشرائي للدولار بأسعار 1995، لكل من النقطتين الزمنيتين.

يلخص الجدول رقم (2) حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي لعام 1990 لعينة من الدول العربية توفرت لها معلومات ذات نوعية راقية في المصادر الدولية هي: الأردن (1992)، تونس (1990)، الجزائر (1988)، مصر (1991)، المغرب (1990) وموريتانيا (1988). وقد أضفنا الكويت (1987) للعينة، وذلك لاستيفاء معلوماتها لشروط النوعية الراقية للمعلومات. وقد مثلت هذه العينة 53% من إجمالي سكان الدول العربية لعام 1990. ويلاحظ أننا رصدنا معلومات الجدول على

جدول رقم (2): حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية 1990

(أنصبة العُشيرات : نسب مئوية)

عُشير السكان	الأردن	تونس	الجزائر	الكويت	مصر	المغرب	موريتانيا
الأفقر	2.5	2.3	2.8	2.9	3.8	2.8	0.4
الثاني	3.5	3.6	4.1	4.0	4.9	3.8	3.1
الثالث	4.4	4.7	5.0	5.0	5.8	4.7	4.7
الرابع	5.3	5.8	5.9	6.0	6.7	5.8	6.0
الخامس	6.4	7.0	6.9	7.1	7.6	6.9	7.4
السادس	7.6	8.3	8.0	8.4	8.7	8.1	8.8
السابع	9.1	10.0	9.4	9.9	9.9	9.7	10.5
الثامن	11.3	12.2	11.3	12.1	11.5	12.0	12.7
التاسع	15.0	15.6	14.4	15.7	14.3	15.8	16.1
الأغني	35.0	30.5	32.1	29.0	26.8	30.4	30.2
معامل جيني (%)	40.7	40.2	39.1	37.5	32.0	39.1	42.5
متوسط الإنفاق للفرد (دولار)	3506	3181	3525	9477	2180	2491	1284
الوزن السكاني (%)	3.0	6.9	21.4	1.8	44.4	20.7	1.7

أساس قراءة منحنى لورنز بالعُشيرات السكانية وأنصبتها من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي[6].

يوضح الجدول أن هناك اختلافات كبيرةً في مستويات المعيشة، كما يعكسها متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد، في ما بين الدول العربية وفي ما بين الأفراد داخل كل دولة. فعلى سبيل المثال، يتمتع الفرد في العُشير الأفقر في الكويت بمتوسط للإنفاق الاستهلاكي (يبلغ 2748 دولار) يفوق متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد في كلٍ من مصر والمغرب وموريتانيا، كما يتمتع الفرد في العُشير الأفقر الثاني في الكويت بمتوسط للإنفاق

على الرغم من التفاوت فيما بينها، فقد تميزت الدول العربية كمجموعة بدرجةٍ متوسطةٍ من عدم المساواة كما يعكسها معامل جيني في كل من عامي 1999 و 2000، إلا أن حالة عدم المساواة قد نزعت نحو التفاقم وذلك بدلالة إرتفاع معامل جيني بين السنتين بمعدل سنوي بلغ حوالي واحد في المائة، مما يُعد تدهورا ملحوظاً.

(يبلغ 3791 دولار) يفوق متوسط الإنفاق في كلٍ من الأردن وتونس والجزائر.

وفي داخل الكويت، التي تتمتع بدرجةٍ معتدلةٍ من عدم المساواة في توزيع الإنفاق تفوق قليلاً المتوسط على مستوى العالم حسب معامل جيني، بلغ متوسط الإنفاق للعُشير الأغنى حوالي 27483 دولار مقارناً بمتوسط إنفاق العُشير الأفقر من السكان الذي بلغ حوالي 2748 دولار، بمعنى أن متوسط الإنفاق للعُشير الأغنى يبلغ عشرة أضعاف متوسط الإنفاق للعُشير الأفقر.

وعلى الطرف النقيض، فقد سجلت موريتانيا درجة مرتفعةً نسبياً من عدم المساواة مقارنةً بدول العينة، حيث بلغ فيها متوسط الإنفاق للعُشير الأغنى حوالي 106 ضعف متوسط الإنفاق للعُشير الأفقر.

استناداً على المرجع الدولي، فإن الجدول يوضح أن مصر قد تمتعت بدرجة متدنية لعدم عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي، بمعنى ارتفاع درجة المساواة في التوزيع، وذلك بدلالة معامل جيني الذي يبلغ 0.32 ويقل عن المتوسط الدولي. كذلك يتضح من الجدول أن بقية دول العينة قد تمتعت بدرجة متوسطة لعدم عدالة التوزيع بدلالة معامل جيني يقل عن 0.48، ولم يكن من بين الدول العربية من إتصف بدرجة مرتفعة لعدم عدالة التوزيع.

ويُلاحظ من الجدول أن أكثر الدول العربية مساواةً في توزيع الإنفاق الاستهلاكي لعام 1990 قد كانت مصر (بمعامل جيني بلغ 0.32)، بينما كانت موريتانيا أكثر الدول العربية عدم عدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي بمعامل جيني بلغ 0.425.

يلخص الجدول رقم (3) حالة توزيع الإنفاق في عينة أكبر من الدول العربية لعام 2000 ضمت الدول العربية المرصودة في الجدول رقم (3) بالإضافة إلى كل من سلطنة عُمان واليمن. وتمثل هذه الدول حوالي 58.6% من إجمالي سكان الدول العربية لعام 2000.ولعلنا لسنا في حاجة إلى تأكيد التفاوت بين الدول العربية الذي تم التعليق عليه لحالة التوزيع عام 1990، وكذلك الحال بالنسبة للتفاوت داخل كل

دولة على حدة. إلّا أن ما هو جدير بالملاحظة هو تحسُّن حالة التوزيع في موريتانيا بطريقة ملحوظة، بحيث أصبح متوسط الإنفاق للعُشير الأغنى من السكان يساوي حوالي 11.5 ضعفاً من متوسط الإنفاق للعُشير الأفقر!![7]

يتضح من الجدول أعلاه أن الدول العربية إستمرت في التميُّز بدرجة متوسطة من عدم عدالة التوزيع بدلالة معامل جيني، الذي

جدول رقم (3): حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية 2000

(أنصبة العُشيرات: نسب مئوية)

عُشير السكان	الأردن	تونس	الجزائر	عُمان	الكويت	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
الأفقر	2.8	2.4	3.2	2.1	2.4	3.2	2.6	2.4	3.0
الثاني	4.1	3.6	4.6	3.0	3.5	4.4	3.9	3.8	4.4
الثالث	5.1	4.6	5.3	4.0	4.7	5.2	4.8	4.9	5.5
الرابع	6.0	5.7	6.4	5.2	5.8	6.0	5.8	5.9	6.5
الخامس	7.1	6.8	7.5	6.5	7.1	6.9	6.8	7.1	7.6
السادس	8.3	8.0	8.4	8.2	8.5	8.0	8.0	8.4	8.7
السابع	9.7	9.7	10.0	10.3	10.2	9.3	9.5	9.9	10.2
الثامن	11.7	12.0	11.6	13.2	12.5	11.2	11.8	12.0	12.1
التاسع	14.9	15.8	14.5	18.0	16.4	14.7	15.6	15.4	15.3
الأغني	30.3	31.4	28.5	29.6	28.9	31.1	31.2	30.3	26.7
معامل جيني (%)	37.6	40.8	35.1	42.3	39.1	37.7	39.7	39.1	34.4
متوسط الإنفاق للفرد (دولار)	3920	4407	2636	6887	10670	2877	2665	1306	577
الوزن السكاني (%)	3.0	5.8	19.7	1.5	1.3	38.5	17.5	1.6	11.1

يقع في المدى المحدد لذلك في المرجع الدولي وأن كلاً من اليمن (بمعامل جيني 0.344) والجزائر (بمعامل جيني 0.351) قد تمتعتا بدرجة منخفضة من عدم العدالة. ويلاحظ من الجدول أن أكثر الدول العربية مساواةً في توزيع الإنفاق الاستهلاكي لعام 2000 قد كانت اليمن بمعامل جيني بلغ 0.344، بينما كانت سلطنة عُمان أكثر الدول العربية عدم عدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي بمعامل جيني بلغ 0.423.

للتعرف على التطورات التي حدثت على حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي مع الزمن، يمكن إستخدام نتائج الجدولين (3) و (4) وذلك لعينة الدول العربية التي توفرت لها معلومات للسنتين تحت الدراسة. ويلخص الجدول التالي المعلومات الملائمة حيث قمنا بحساب معدل التغير السنوي لمؤشر عدم العدالة في التوزيع.

يتضح من الجدول رقم (4) أن حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي، كما يلخصها معامل جيني، قد سجلت تحسُّناً، بمعنى إنخفاض درجة

جدول رقم (4): تغير عدم المساواة مع الزمن في عينة من الدول العربية

مؤشر عدم عدالة التوزيع	الأردن	تونس	الجزائر	الكويت	مصر	المغرب	موريتانيا
معامل جيني 1990 (%)	40.7	40.2	39.1	37.5	32.0	39.1	42.5
معامل جيني 2000 (%)	37.6	40.8	35.1	39.1	37.7	39.7	39.1
معدل التغير السنوي (%)	-0.79	0.15	-1.07	0.42	1.65	0.15	-0.83

المصدر: إحتسبت من قبل الباحث استناداً على معلومات الجدولين (3) و (4)؛ حسبت معدلات تغير مؤشر تايل – 1 على أساس الأرقام الكاملة وليس المقربة.

عدم المساواة، في كلٍ من الأردن (بمعدل إنخفاض سنوي بلغ حوالي 0.8 %)؛ والجزائر (بمعدل إنخفاض سنوي بلغ حوالي 1.1 في المائة)؛ وموريتانيا (بمعدل إنخفاض سنوي بلغ حوالي 0.8 %). ويُعد انخفاض معامل جيني في الجزائر بمعدل يفوق واحد في المائة سنوياً انخفاضاً يُعتد به. كذلك الحال فإن الجدول يوضح أن حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي قد تدهورت، بمعنى إرتفاع درجة عدم المساواة، في كلٍ من تونس (بمعدل إرتفاع سنوي بلغ حوالي 0.2%)؛ والكويت (بمعدل سنوي بلغ حوالي 0.4 %)؛ ومـــصـــر (بمعدل سنوي بلغ حوالي 1.7 %). هذا ويعد ارتفاع معامل جيني في مصر بمعدل يفوق واحد في المائة سنوياً ارتفاعاً يُعتد به.

باستخدام معايير حجم السكان والدخل النسبي، وباتباع الطريقة التي استخدمها ميلانوفيك (2000) للحصول على توزيع الدخل على مستوى العالم، فإنه يمكن إستخدام المعلومات المتوفرة في الجدولين (3) و (4) للحصول على توزيع للإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية كمجموعة للعامين تحت الدراسة، وذلك بعد الحصول على متوسط الإنفاق لكل عُشير في كل دولة تتوفر لها المعلومات وترتيب متوسط الإنفاق من الأفقر إلى الأغنى على مستوى الدول العربية كمجموعة.

سجلت بعض النتائج حول حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي تحسناً أي انخفاضاً في درجة عدم المساواة وذلك في كل من الأردن والجزائر وموريتانيا، بينما ارتفعت درجة عدم المساواة في كل من تونس والكويت ومصر.

يتضح من الجدول رقم (5) أن الدول العربية كمجموعة قد تميزت بدرجةٍ متوسطة من عدم المساواة كما يعكسها معامل جيني في كلٍ من عامي 1999 (حيث بلغ معامل جيني حوالي 0.4) و 2000 (بمعامل جيني بلغ حوالي 0.44)، وهي نتيجة تؤيد ما تّم التوصل إليه على أساس النظر إلى درجة عدم المساواة في كل دولة على حدة حسب المرجع الدولي. وفي ما يتعلق بتطور عدم المساواة مع الزمن، فإن الجدول يوضح أن حالة عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية قد نزعت نحو التفاقم، وذلك بدلالة إرتفاع معامل جيني بين السنتين بمعدل سنوي بلغ حوالي واحد في المائة، مما يُعد تدهوراً ملحوظاً.

جدول رقم (5): توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية 1990 و 2000
(أنصبة العُشيرات: نسب مئوية)

عُشير السكان	1990	2000
الأفقر	3.0	1.8
الثاني	3.8	3.1
الثالث	4.7	4.3
الرابع	5.6	5.4
الخامس	6.7	6.6
السادس	7.9	8.0
السابع	9.5	9.6
الثامن	11.7	11.8
التاسع	15.6	15.6
الأغنى	31.7	33.9
متوسط الإنفاق (دولار)	2755	2794
معامل جيني (%)	39.86	43.95

المصدر: إحتسبت إستنادا على معلومات الجدولين (3) و (4).

سادسا: ملخص

تم في هذا العدد تعريف معامل جيني لقياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، واستخدامه للتعرف على حالة عدم عدالة التوزيع على مستوى العالم، وإثباتها كمرجع يمكن أن تُقاس عليه حالة عدم العدالة في التوزيع في الدول العربية. ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تّم التوصل إليها في ما يلي:

(1) باستخدام معامل جيني، ومقارنةً بالمستويات العالمية، فقد تميزت الدول العربية بدرجةٍ معتدلة من عدم المساواة، وذلك لكل دولة من دول العينة وللدول العربية كمجموعة.

(2) على الرغم من الحفاظ على الدرجة المعتدلة من عدم المساواة فقد نزعت حالة عدم المساواة إلى التفاقم بين عامي 1990 و 2000، وذلك بدلالة إرتفاع معامل جيني على مستوى الدول العربية كمجموعة.

في اتساق مع ما توصلت إليه الأدبيات المتخصصة في هذا المجال، كما لخّصها باقتدار تقرير البنك الدولي (2005)، وباعتبار أن "الإنصاف يُتمم في بعض الجوانب الأساسية السعي لتحقيق الازدهار طويل الأمد"، واستناداً على قيم التكافل الاجتماعي التي تعرف المضمون الثقافي للدول العربية (التي عبرت عنها العقود الاجتماعية العربية)، فإن هذه النتائج تستدعي إستكشافاً أعمق لحالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية. ويتطلب مثل هذا الاستكشاف المعمق توفير المعلومات المطلوبة بطريقةٍ دوريةٍ، وإتاحة المعلومات المتوفرة للتحليل، وذلك بغرض المساعدة في صياغة سياسات إقتصادية وإجتماعية تخدم تحقيق أهداف التنمية طويلة المدى، كما عبرت عنها الأمم المتحدة في الأهداف الإنمائية للألفية.

إطار رقم (1) المؤشرات الإحصائية لقياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق

لاستعراض هذه المؤشرات، y_i ترمز لإنفاق الفرد i حيث هناك n فرد في المجتمع. في هذا المجتمع يمكن تعريف :

- **متوسط الإنفاق**

$$\mu = \frac{\sum_{i=1}^{n}}{n}$$

- **نصيب الفرد في إجمالي الإنفاق**

$$x_i = \frac{y_i}{n\mu}$$

على أساس من هذه التعريفات يمكن رصد المؤشرات الإحصائية لقياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق على النحو التالي :

- **المدى: ويعرف كالتالي:**

$$R = \frac{[\max_i y_i - \min_i y_i]}{\mu}$$

- **متوسط الانحراف النسبي: ويعرف على النحو التالي:**

$$M = \frac{\sum_{i=1}^{n} |\mu - y_i|}{n\mu}$$

التباين: ويعرف على النحو التالي :

$$V = \frac{\sum_{i} (\mu - y_i)^2}{n}$$

معامل الاختلاف : ويعرف على النحو التالي :

$$C = \frac{\sqrt{v}}{\mu} = \frac{\sigma}{\mu}$$

الانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق: ويعرف هذا المؤشر على النحو التالي :

$$L = [\sum_{i} (\log\mu - \log y_i)^2 \, In]^{1/2}$$

إطار رقم (2) مؤشر أتكنسون

في مساهمة رائدة، أوضح أتكنسون أنه يمكن إسناد قياس عدم عدالة التوزيع إلى نظرية الرفاه الاجتماعي، واقترح ما أصبح يُعرف بمؤشر أتكنسون لقياس عدم عدالة التوزيع.

يعتمد هذا المؤشر على مفهوم "الدخل المكافئ للتوزيع العادل" والذي يُعرف على أنه مستوى الدخل الذي إذا ما حصل عليه كل فرد سيجعل مستوى الرفاه للمجتمع مساوياً لمستوى الرفاه الذي يترتب على التوزيع المشاهد.

وإذا ما رمزنا لمستوى الرفاه للفرد الواحد بالحرف U $(U' > 0 , U'' \leq 0)$ وكان كل الأفراد متشابهين، فإن مستوى الرفاه الذي ينتج عن التوزيع المشاهد هو مجموع رفاه الأفراد، ومن ثم يعرف "الدخل المكافئ للتوزيع العادل" على النحو التالي، حيث y_e هي الدخل المكافئ للتوزيع العادل.

$$nU(y_e)=\sum_{i=1}^{n}U(y_i)$$

وعلى أساس من هذا التعريف، فقد تمت صياغة مؤشر لعدم عدالة التوزيع على النحو التالي:

$$A = [1-y_e / \mu]$$

حيث μ هي متوسط الدخل. لاحظ أنه إذا ما كان الدخل المكافئ للتوزيع العادل مساوياً لمتوسط الدخل، فإن درجة عدم عدالة التوزيع ستساوي صفر.

ولأغراض التطبيق، فإنه عادةً ما تأخذ دالة رفاهية الفرد (دالة التفضيل) الشكل التالي :

(أ) إذا كانت ε مختلفة عن واحد

$$U(y) = \frac{1}{1 - \varepsilon} y^{1-\varepsilon}$$

(ب) إذا كانت ε تساوي واحد

$$U(y) = \log y$$

وتعرف ε بأنها "معامل تجنب عدم المساواة"، حيث كلما ارتفعت قيمتها كلما كان المجتمع عازفاً عن حالات عدم المساواة ومفضلاً لحالات المساواة.

وعلى أساس هذا الشكل لدالة الرفاهية، فإنه يمكن الحصول على الدخل المكافئ للتوزيع العادل على النحو التالي في حالة معامل تجنب عدم المساواة أكبر من واحد :

$$n\left[\frac{y_e^{1-\varepsilon}}{1-\varepsilon}\right]= \frac{1}{1-\varepsilon}\sum_{i=1}^{n} y_i^{1-\varepsilon}$$

$$\therefore\ y_e =\left[\frac{1}{n}\sum_{\varepsilon-1}^{n} y_i^{1-\varepsilon}\right]^{\frac{1}{1-\varepsilon}}$$

إطار رقم (3) مؤشر تايل

يعتبر مؤشر تايل من أكثر مؤشرات قياس عدم المساواة في التوزيع تشويقاً، إذ أنه يعتمد على فكرة محتوى المعلومات المتوقعة في الأنظمة. ودون الدخول في تفاصيل فنية ، فإن مؤشر تايل الأول يعرف على النحو التالي :

$$T_1 = \frac{1}{n} \sum \log \frac{\mu}{y_i}$$

ويُعرف مؤشر تايل الثاني على النحو التالي :

$$T_2 = \frac{1}{n} \sum \frac{y_i}{\mu} \log \frac{y_i}{\mu}$$

لاحظ أن مؤشر تايل - 1 هو عبارة عن متوسط فروقات اللوغاريتمات. وقد استخدمت هذه المؤشرات لتبيان إمكانية تحليل مؤشر عدم عدالة التوزيع على أنه يحتوي على مكونين: مكون عدم عدالة التوزيع المتأتي من عدم العدالة بين المجموعات (بمعنى قياس عدم عدالة التوزيع في المجتمع، إذا ما حصل كل شخص داخل المجموعة على متوسط دخل المجموعة μ_j)؛ ومكون عدم العدالة داخل المجموعة.

الهوامش

(1) الغايات الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية هي: القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ وتحقيق التعليم الابتدائي؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتخفيض معدل وفيات الأطفال؛ وتخفيض معدل الوفيات النفاسية؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والأمراض المعدية؛ وكفالة الاستدامة البيئية؛ وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

(2) لتفاصيل منهجية الاستطاعة أنظر سن (2004) والمراجع المذكورة هنالك؛ ولتطبيق هذه المنهجية أنظر التقارير السنوية حول التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(3) من الناحية الفنية يمكن كتابة هذه العلاقة على النحو التالي حيث L تمثل التوزيع التراكمي للدخل و p تمثل التوزيع التراكمي للسكان (مرتبين من الأفقر للأغنى) بحيث تمثل $L(p)$ النصيب النسبي من الدخل الذي يتحصل عليه أفقر $p\%$ من السكان وحيث تستوفي العلاقة الشروط التالية $L(0)=0$، بمعنى أن صفر في المائة من السكان يحصلون على صفر في المائة من الدخل ؛ $L(1)=1$ ، بمعنى أن كل السكان يحصلون على إجمالي الدخل ؛ ولكل p بين صفر وواحد $L'(0^+)\geq 0$ و $L''(p)\geq 0$ بمعنى أن المنحنى يتزايد باستمرار ومقعر

(4) أنظر ديننجر وإسكوير (1996).

(5) تعتبر مساهمة عبدالرزاق الفارس (2001) من أكثر المحاولات الجادة للتعرُّف على حالة توزيع الدخل في الدول العربية على الرغم من القيود المعلوماتية التي قابلتها.

(6) اعتمدت هذه القراءة على تقدير دالة لورنز لكل دولة حسب الشكل التربيعي العام أو دالة بيتا باستخدام برنامج "بوفكال" لتحليل الفقر والذي يمكن الحصول عليه من موقع البنك الدولي في الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).

(7) يؤشر هذا التحسُّن الكبير في نصيب العُشير الأفقر إلى احتمال وجود خلل في التوزيع الذي رصد لعام 1988، إلا أنه ليس لدينا ما يُمكننا من تعديل المعلومات.

المراجع العربية

البنك الدولي ، (2004)، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تقرير التضامنية والمساءلة، دار الساقي، بيروت.

عبد الرزاق الفارس، (2001)، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

علي عبد القادر علي، (2006)، إتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية ، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 19، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

المراجع الإنجليزية

Deininger, K., and L. Squire, (1996), "Measuring Inequality: A New Data-Base"; World Bank Economic Review, vol. 10, no. 3: 565-591.

Li, H., Squire, L., and H. Zou، (1998), "Explaining International and Intertemporal Variations in Income Inequality"; Economic Journal; vol. 108: 26-43.

Milanovic, B., (2000), "True World Income Distribution، 1988 and 1993: First Calculation Based on Household Surveys Alone"; World Bank, www.worldbank.org.

Ministry of National Economy, (MNE), (2002), Results of the Household Expenditure and Income Survey 20/5/1999-19/5/2000; General Directorate of Social Statistics, Muscat، Oman (in Arabic).

Ministry of Planning, (MOP), (2003), Household Income and Expenditure Survey: 1999-2000; General Statistical Department, Kuwait (in Arabic).

World Bank, (2005), World Development Report 2006: Equity and Development; Oxford University Press, Oxford.

World Bank, (2004-a), Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract; World Bank، Washington D.C.

World Bank, (2004), Jordan: Poverty Assessment; Report no. 27658-JO; Washington D.C.

World Bank, (2003), Republic of Tunisia: Poverty Update: vol. 1; unpublished.

World Bank, (2002-a), Arab Republic of Egypt Poverty Reduction in Egypt: Diagnosis and Strategy, vol. 1; Report no. 24234-EGT, www.worldbankorg.

World Bank, (2002-b), Republic of Yemen: Poverty Update: vol. 1; Report no. 24422-YEM; www.worldbank.org.

World Bank, (2001), Kingdom of Morocco: Poverty Update: vol. 2; www.worldb.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون

نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
المؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون
الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	**د. علي عبدالقادر علي**	**السادس والستون**
العدد المقبل		
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	**أ. عادل عبدالعظيم**	**السابع والستون**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm



P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 4843130 - 4844061 - 4848754
Fax : 4842935



المعهـد العربي للتخطيـط بالكويــت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 4848754 - 4844061 - 4843130 - (965)
فاكس : 4842935

E-mail ; api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org